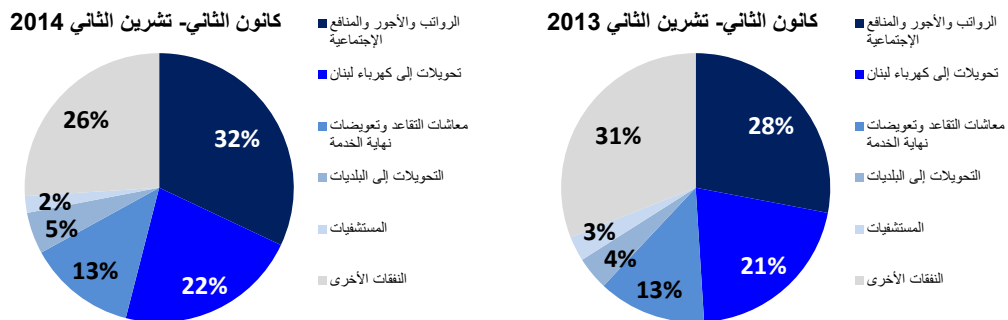


## ١. مقدمة

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور الأساسية و التعويضات والتقديمات الاجتماعية ومدفوعات أخرى، بقيمة ٢٣٧ مليار ليرة (٦ في المائة)، وذلك من ٣,٧٩٣ مليار ليرة في كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٤,٠٣١ مليار ليرة في كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤. إن السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في (أ) ارتفاع دفعات مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك العسكري بقيمة ١٠١ مليار ليرة، (ب) زيادة بقيمة ٨٢ مليار ليرة في المبالغ المسددة كاشتراكات ومساهمات الدولة إلى تعاونية موظفي الدولة، إضافة إلى (ج) ارتفاع دفعات التقديمات الإجتماعية لصالح السلك العسكري بقيمة ٤٢ مليار ليرة. قابل هذا الارتفاع في الفئات المذكورة أعلاه انخفاض بقيمة ٥ مليار ليرة في التعويضات.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال كانون الثاني - تشرين الثاني من العام ٢٠١٣، وارتفعت إلى ٣٢ في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني من العام ٢٠١٤. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني ١: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٣ وكانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات المخصصة للمستشفيات، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، وريبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني - تشرين الثاني من العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٤		التقديمات الاجتماعية /٥		نفقات أخرى /٦		(مليار ل.د.)
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	
2,504	1,897	2,359	74	72	531	490	2	2	الجهاز العسكري
1,567	1,206	1,489	45	44	315	300	1	0	الجيش
725	535	693	23	22	167	150	0	0	قوى الأمن الداخلي
163	122	132	3	3	37	29	1	1	قوى الأمن العام
49	33	45	3	3	13	11	0	0	قوى أمن الدولة
829	761	808	52	57	0	0	17	0	الجهاز التربوي
412	311	421	62	63	4	4	36	35	الجهاز المدني /١
246		164					246	164	مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /٢
35		40							الجمارك /٣
4,031	2,968	3,793	187	192	535	493	302	202	إجمالي الإنفاق

- (١) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (٢) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (٣) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (٤) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريبات الضرائب).
- (٥) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (٦) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (١) دفعات المكافآت (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

## II. تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها

من إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية ٢,٩٦٨ مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً مع مبلغ ٢,٨٦٥ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣، أي بارتفاع قدره ١٠٣ مليار ليرة (٤ في المائة). وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع رواتب وأجور كل من السلكين العسكري والتربوي بقيمة ١٠١ مليار ليرة (٦ في المائة) و ١٠ مليار ليرة (١ في المائة) على التوالي. وقد قابل هذا الارتفاع انخفاض في رواتب وأجور الجهاز المدني بقيمة ٨ مليار ليرة (٣ في المائة).

### A.II. مخصصات رواتب وأجور الجهاز العسكري

يأتي الارتفاع السنوي البالغ ٦ في المائة في مخصصات الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة (أ) زيادة المدفوعات لصالح العناصر الدائمين في كل من الجيش بقيمة ٤٠ مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة ١٦ مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة ٨ مليار ليرة نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين، (ب) ارتفاع قيمة تعويضات البعثات خارج لبنان والملابس بقيمة ١٤ مليار ليرة و ٧ مليار ليرة على التوالي، بالإضافة إلى (ج) الزيادة في رواتب المتمرنين والمتعاقدين بقيمة ٧ مليار ليرة لكل منهما.

### B.II. مخصصات رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز التربوي بقيمة ١٠ مليار ليرة في فترة كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣. وجاء هذا الارتفاع بنسبة ١ في المائة نتيجة ما يلي:

- زيادة في دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتربية بقيمة ٩ مليار ليرة، نتيجة زيادة عدد الأساتذة المتعاقدين خلال فترة كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣؛
- ارتفاع بقيمة ٧ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية لأساتذة التعليم الثانوي، بشكل رئيسي نتيجة زيادة عدد أساتذة تلك الفئة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً بالعام ٢٠١٣.

قابل الارتفاع المذكور أعلاه انخفاض بقيمة ٩ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية لأساتذة التعليم الابتدائي، وذلك نتيجة انخفاض عدد أساتذة تلك الفئة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣.

## C.ii. مخصصات الرواتب والاجور للجهاز المدني

انخفضت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي ٨ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣. من منظار توزيع الرواتب والاجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والاجور للجهاز المدني، وقد بلغت ٢٠ في المائة خلال فترة كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٤. وقد تلتها وزارة العدل مع نسبة ١٨ في المائة ومجلس النواب الذي شكل نسبة ١٠ في المائة من إجمالي رواتب الجهاز المدني (المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم ٢).

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الانخفاض الابرز بنسبة ١٣,٣ في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٤، بشكل أساسي من جراء تراجع مدفوعات رواتب الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان بقيمة ٩ مليار ليرة. ويأتي ذلك نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات حيث كانت قد بلغت ١٩ مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٣، مقارنةً مع مبلغ ٩ مليار ليرة فقط خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها للجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تشرين الثاني من العامين

٢٠١٣ و ٢٠١٤

نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤ ك-٢	٢٠١٣ ت-٢	(مليون ليرة)
-13.3%	61,130	70,497	وزارة الخارجية والمغتربين
6.0%	57,212	53,993	وزارة العدل
2.6%	30,102	29,327	مجلس النواب
3.0%	27,247	26,450	رئاسة مجلس الوزراء
-1.2%	26,418	26,738	وزارة المالية
-5.1%	19,356	20,386	وزارة الصحة العامة
-5.1%	15,524	16,361	وزارة الأشغال والنقل
-1.5%	12,808	12,999	وزارة الزراعة
-10.6%	9,851	11,023	وزارة الدفاع
-0.5%	9,470	9,514	وزارة الداخلية
-1.9%	41,607	42,392	اخرى
-2.8%	310,724	319,682	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

## III. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بنسبة ٨ في المائة (٤٢ مليار ليرة) لتسجل ٥٣٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٤، عاكسةً الارتفاع في التقديمات الاجتماعية لصالح السلك العسكري. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في الدفعات لقوى الامن الداخلي بقيمة ١٧ مليار ليرة، بالإضافة إلى الزيادة في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة ١٦ مليار ليرة، وقوى الامن العام بقيمة ٨ مليار ليرة.

وبالتفصيل، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة لقوى الأمن الداخلي نتيجة (أ) الزيادة في التقديمات الاجتماعية بقيمة ٧ مليار ليرة، (ب) الارتفاع بقيمة ٦ مليار ليرة في نفقات الاستشفاء، إضافةً إلى (ج) زيادة في منح التعليم بقيمة ٤ مليار ليرة.

أما الزيادة في التقديمات لصالح الجيش بقيمة ١٦ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٤، فقد جاءت نتيجة الارتفاع في كل من نفقات الاستشفاء بقيمة ١١ مليار ليرة ومنح الزواج بقيمة ٥ مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في تقديمات المرض والأمومة بقيمة ٦ مليار ليرة.

كذلك، ارتفعت التقديمات المخصصة لصالح قوى الأمن العام بقيمة ٨ مليار ليرة نتيجة الزيادة في نفقات الاستشفاء وتقديمات المرض والأمومة بقيمة ٣ مليار ليرة لكل منهما.

#### ١٧. اشتراك الدولة والمساهمة لصالح تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت اشتراكات ومساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة ٨٢ مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٤، لتصل إلى ٢٤٦ مليار ليرة منها مبلغ ١٠٤ مليار ليرة تشكل مدفوعات عائدة للعام ٢٠١٣. خلال كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٣، سجلت مساهمات واشتراكات الدولة ١٦٤ مليار ليرة، منها مبلغ ٥٩ مليار ليرة يعود لدفعات متعلقة للعام ٢٠١٢.

#### ٧. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بحوالي ١٤ في المائة (٥ مليار ليرة) خلال فترة كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. يعود سبب هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض بقيمة ٣ مليار ليرة في دفعات منح التعليم العائدة للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ومبلغ ٢ مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة، إذ تم تسديدها خلال كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٣ مقابل لا شيء خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.